

توضيح

عقب نشر موقعكم لتصريح منسوب لأحد من حضروا اللقاء الذي تم في "كزرة" القاضي السابق فضيلي ولد الرايس، أرجو نشر التوضيح الآتي من باب حق الرد:

لقد دعيت يوم الخميس العاشر من شهر أكتوبر الجاري من قبل أحد الزملاء البرلمانيين لعشاء يضم منتخبين وأطر ذكرهم لي بالأسماء، وذلك بهدف نقاش بعض القضايا العاجلة التي تمثل - وفق تعبيره - تحديا يواجهها جميعا.

وقد فوجئت، إثر وصولي للمكان المحدد للقاء، بوجودي أمام أشخاص لم أكن أتوقعهم في الغالب الأعم، إما لعدم معرفتي ببعضهم أو للإحراج الذي يمثله وجودي مع بعضهم الآخر. ورغم ذلك، مكثت في المكان وحضرت الاجتماع.

ولئن كان بعض المتدخلين قد تحدث عن ضرورة إنشاء حزب سياسي قادر على استيعاب كافة داعمي الرئيس غزواني، فإن أغلبية الحاضرين قد أعلنوا تعلقهم بحزب الاتحاد من أجل الجمهورية مع اعترافهم بضرورة إعادة تأسيسه على قواعد جديدة أكثر ملائمة للظرفية السياسية والاجتماعية الحالية. وعندما تم اقتراح فكرة تشكيل لجنة للتنسيق ووضع برنامج للقاءات، فإن أغلب الحضور عارضوا تلك الفكرة معتبرين أنها غير مبررة وسابقة لأوانها وكذلك الأمر بالنسبة لاقتراح نشر إعلان باسم المشاركين.

وفيما يتعلق بي شخصيا، فقد أكدت النقطتين التاليتين، عندما دعيت للحديث:

1. أنني مناضل ومنتخب من حزب الاتحاد من أجل الجمهورية ولا زلت متمسكا به، رغم بعض المآخذ التي أخذها عليه؛

2. أن الأشخاص الذين طالما مارست السياسة معهم ولا استطيع الالتزام ولا التموضع السياسي بدون مشورتهم، لم يحضروا هذا اللقاء ويبدو أن الدعوة للاجتماع لم توجه لهم أصلا.

والواقع أن من يعرفونني يدركون أنني لا أيمكن أن أدعم الفكرة القائلة بأن ممارسة السياسة قد تحتمل التكرار للقناعات، نظرا لقناعاتي بأن الديمقراطية - بالرجة الأولى - ثقافة وممارسة ويتطلب ترسيخها، ممارستها من خلال مؤسسات دائمة، خصوصا من خلال أحزاب سياسية تحمل مشاريع مجتمعية قد تستوعب كل الموريتانيين.

لذا، فإنني لا يمكن أن أنصح رئيسا دعمته وأحس أنني أتخندق وإياه في وصف واحد في معركة لخلص البلاد، برمي حزب سياسي يملك ثلثي النواب وكافة رؤساء المجالس الجهوية وأغلبية كبيرة جدا من مستشاري البلديات، في سلة المهملات. فمن يمتلكون كل ذلك، لن تكون، أولويات المرحلة بالنسبة لهم سياسية.

النائب

سيدني سوخونا